في الغزو.. والثقافة.. والشخصية..

مبارك ربيع ـ المغرب ـ

1) حول مفهوم الغزو

يحيل مفهوم الغزو مباشرة الى قاموس الحرب «غزا القوم: خرج لقتالهم» ولذلك فإن التعبير الذي شاع في السنوات الأخيرة لدى المثقفين العرب، وهو تعبير الغزو الثقافي يثير كثيراً من الالتباسات ويتطلب التوضيح، خاصة وأن أصواتاً عديدة ترتفع ضد استخدامه لعدم دقته.

ونعتقد أن مؤتمر «مواجهة الغزو الثقافي...»[1] على أهميته، وأهمية المشاركين فيه كمّاً وكيفاً، لم ينجح في تبديد الالتباسات المحيطة بالمفهوم، لذلك كان نجاحه أكبر في تحليل ضرورة المواجهة، وحتى في تحديد بعض وسائلها.. وقد يكون هذا الأمر طبيعياً نظراً لكون المؤتمر ينطلق مباشرة من ظاهرة الغزو الثقافي الصهيوني بالذات، وما ترتب أو أريد له أن يترتب من عمليات «التطبيع» انطلاقاً من معاهدة كامب ديفيد.

إن تعريف أي مفهوم وتحديده يضع دائماً صعوبات لا تحصى، وفي النهاية نقبل تعدد التحديدات والتعريفات باعتبارها تمثل وجهات نظر مختلفة للموضوع، وتعرض اتجاهات متنوعة بصدده.

بيد أن هذا الوضع إذا كان مقبولاً أكاديمياً ومن الناحية المنهجية، ومقبولاً أيضاً موضوعياً باعتبار أن المفاهيم المختلف بشأنها تمثل موضوعات تحتمل ذلك، فإن موضوع الغزو الثقافي يبدو غير محتمل لمثل هذا. ذلك أن هذا المفهوم يحيل، ويجب أن يحيل على خطة عملية تحقق أهدافاً محددة هي بالنسبة للعرب التحرر من هذا الغزو وما يتلوه من مراحل تحقيق الوحدة.

العودة الى الأصل في هذا المفهوم تؤدي بنا الى المجال العسكري، مجال الفتوحات والمعارك الحربية، الهادفة الى إحلال السيطرة. ونستطيع أن نقول مبدئياً إن كل غزو عسكري يتضمن غزواً ثقافياً يعمل بوسيلة ما على تركيز «ثقافته» في المغلوب.

نقول إن هذا هو ما يحدث مبدئياً لا بالضرورة، كما أنه يحدث بالمعنى العام للثقافة، باعتبارها تمثل أفكار المنتصر أو أيديولوجيته جزئياً أو كلياً.

لا نستطيع أن نستقرىء التاريخ هنا ولكننا نستطيع أن نقول إن الحركة الاستعمارية الحديثة التي ورثت عن الغزو والفتوحات العسكرية التقليدية كل مظاهرها، تميزت بالاضافة الى ذلك بخصائص ومواصفات تجعل من المشروعية البحث عن مصطلحات ومفاهيم تميزها، وهذا ما قد يعمل على تبرير استخدام مصطلح الغزو الثقافي.

2) الحملة الاستعمارية: نمط حياة جديد

إن النهضة الأوروبية المرتبطة بالنهضة الصناعية وبالمد الاستعماري، جعلت من هذه الأخيرة مرحلة بديلاً عن مرحلة الرق، لقد تواكبت ظاهرة الرق منذ فجر تاريخ الانسانية، الى عهد الاقطاع، مع الانتاج الزراعي ومظاهر التسخير في أشغال مشابهة كالمناجم وغيرها، بالاضافة الى الخدمات الشخصية في البيوت، وكان من بين مهامه في الحضارة اليونانية رعاية الأطفال، والى حد ما تربيتهم.

وقد أدت الكشوفات الجغرافية لخطوط الملاحة الجديدة نحو الشرق الأقصى، وكذلك اكتشاف العالم الجديد الى فتح الآفاق نحو التوسع الامبريالي، أضافت اليه النهضة الصناعية الأوربية حافزاً جديداً، يتلخص في الحاجة الى المواد الخام واليد الشغيلة والأسواق. إن نظام المصنع وبالتالي المنظومة الصناعية ليست في حاجة الى استغلال أو حتى استخدام على نمط المنظومة الزراعية

(1) انعقد بتونس 1981 بمبادرة اللجنة الثقافية لمؤتمر الشعب العربي.

وبالتالي فمتطلباتها مختلفة عنها، لذلك لم تكن في حاجة من أجل الاستغلال أو حتى الاستخدام الى اعتماد طريقة الرق التي تحتفظ بالرقيق أو المستخدم طول الوقت، بل لفترة محدودة في اليوم ونظير أجر. لا حاجة هنا إلى الدخول في التحليلات المتعددة لسوق اليد العاملة إن ما يبدو لنا أساسياً ويتطلب تسجيل الملاحظة بشأنه هو أن الظاهرة الاستعمارية الجديدة، في تزامنها مع النهضة الصناعية، وحلول نظام المصنع محل الإقطاعية بدت مظهراً للتحرر بالنسبة الى ما كان سائداً من منظومة الرق. فالعامل حسب هذا النظام سواء في المصنع أو في المزرعة ـ يملك من وقته ما هو خارج حصة الشغل مهما طالت، ويملك حرية صرف مرتبه مهما كان ضئيلاً، وهو مسؤول عن شؤون أسرته وبيته.

إن نظام المصنع يمثل قلباً للمنظومة التقليدية من نمط الحياة بغض النظر عن سلبياته وإيجابياته، ويمثل تركيزاً لنمط حياة جديد.

ففي المغرب على سبيل المثال، وهو نموذج كغيره من المستعمرات، ورغم كونه رسمياً كان خاضعاً لنظام «حماية» خاص، نجد أن انغراز المصانع في المدن وبعض القوى التي هيأتها الظروف لنشأة المصانع، منذ العقد الثاني من هذا القرن، قد قلب نمط الحياة بها بشكل جذري، وذلك بتغييره لايقاع الحياة الزراعية. لقد أصبح إيقاع الساعة هو المتحكم بدل «الزمن الطبيعي» المرتبط بتحرك الشمس من شروق الى غروب، وصلت كذلك عطلة نهاية الأسبوع في غير يومها المألوف، ولم تعد مناسبات الأفراح مرتبطة بالمواسم الفلاحية، بل بالعطلة السنوية للعامل في مصنعه. إننا هنا نتجاوز عن المراحل النضالية العالمية والمحلية التي خاضتها اليد العاملة للحصول على ظروف أحسن، وتحقيق مكتسباتها وتحصينها.

أما بالنسبة للعالم الحضري في المغرب، وهو صورة لما حصل في بلاد أخرى، فإن ظهور المصانع الحديثة المتنوعة جعل حياة المدن التقليدية تنقلب ولو شكلياً الى إيقاع الحياة في المدينة الأوروبية وخاصة في المدن الصناعية الكبرى كالدار البيضاء، بل إن ظهور المصانع أدى الى خلق هذه المدن خلقاً جديداً عمرانياً وبشرياً، ساهمت في تكوينه ظواهر الهجرة من القرى الى المدن، وهي ظواهر غير طبيعية، بل جاءت نتيجة مباشرة ومقصودة للوجود الاستعماري، وذلك عن طريق الاستيلاء على الأراضي الفلاحية لفائدة «المعمرين» الأجانب مما كان يحقق هدفاً مزدوجاً للمستعمر يتجلى في الحصول على هذه الأراضي وبالتالي توطين الأجانب بها من جهة، تم تدفق اليد العاملة على المصانع بالمدن من جهة ثانية، مما يساعد على تحريك دواليبها بالقدر المطلوب، وبأبخس ثمن نظراً لتوافر اليد العاملة.

إن هذا الانقلاب في حياة المواطن والذي فرض عليه إيقاعاً جديداً في نمط الحياة يمثل مظهراً آخر للغزو. وإذا افترضنا أن هذا التحول كان ضرورياً لتطوير المجتمع وتطوره، فهذا لا ينفي عن الظاهرة صفة الغزو على الأقل، لأن هذا التحول لم يأت عن طواعية من المواطن بل إنه فرض عليه فرضاً.

وليس هذا هو المظهر الوحيد من مظاهر هذا الغزو الصناعي الحضاري، بل إن التفاصيل كثيرة وحافلة بالدلالة. ففي مجال الشغل كما في مجال الاستثمار عن طريق الشركات والمؤسسات كان المواطن مستغلاً على جميع المستويات، فلو سلمنا بأن المستعمر ـ فرنسا في حالة المغرب ـ تحمّل نفقات تطوير المجتمع المغربي، وبالتالي لو سلمنا بأن الشعب الفرنسي كان يتحمل نصيباً عاماً من نفقات هذه «الحملة الحضارية» فيجب الانتباه الى المعطيات المؤكدة التالية:

(1) إن هذه التحملات ـ التي هي موضع نقاش ـ كانت في جزء كبير منها تمثل نفقات جيش الاحتلال، وما تقتضيه عملية ترسيخ السلطة الاستعمارية أمام المقاومة الوطنية المستمرة.

(2) هذه التحمّلات لم تصرف في سبيل رفاهية الشعب المغربي بل استعملتها الأقلية الاستعمارية لمصالحها الخاصة.

(3) إن ادعاء هذه التحملات حتى لو صح في جزء منه لم يكن إلا في فترة مؤقتة. أما ما تم حقيقة على نحو مستمر فهو تسخير مقومات البلد لصالح الأقلية المستعمرة، وعلى عدة مستوات.

3) التناقض والنموذج:

يمكن أن نتصور ـ مجرد تصور مثالي ـ أن النضالات التي خاضتها الطبقة العاملة في أوروبا لترسيخ مكتسباتها وحقوقها ستنعكس مباشرة على العمال المستعمَرين، مما يبرؤها ولو جزئياً من ظاهرة الغزو وبكافة أشكاله. ولنأخذ صورة عن ذلك، فاحصائيات 1950 تعطي التالي: مبلغ 20.958 فرنكاً متوسط أجر للأوروبي مقابل مبلغ 9633 فرنكاً متوسط أجر المغربي.

مع العلم بأن هذا المتوسط يخص المغاربة الإداريين بحيث لا يتجاوز الحد الأقصى لأجورهم 30.000 فرنك، أما الحد الأقصى لأجور الأوروبيين فهو أكثر من ذلك بكثير[1].

ومثال آخر: الأجور المؤداة لشهر اكتوبر 1953 (ثلاث سنوات قبل الاستقلال) بمصنع القطن بمدينة القنيطرة هي كالتالي:

71 مغربياً ـــ 584.970 فرنكاً = 8240 للواحد.

07 أوروبيين ـــ 353.196 فرنكاً = 50.460 فرنكاً للواحد.

وهكذا يبدو أن الهيمنة الاستعمارية كانت واضحة في أهدافها الاقتصادية على المستوى التفصيلي كأجور العمال والموظفين، وعلى المستوى العام كتأسيس الشركات المتوسطة والكبيرة التي كانت بالكامل في أيدي الأوروبيين وأن زعم «الحملة الحضارية» ليس له أي أساس حتى إبان الحكومات الاشتراكية الفرنسية، وأن العدالة الاجتماعية التي ناضلت من أجلها الطبقات الكادحة الأوروبية كانت وقفاً في فوائدها على الأوروبيين.

إن هذا المظهر التمايزي حتى لا نقول العنصري، يتجلى في عدة مظاهر أخرى أقوى وأعمق مما سبق في دلالتها. فلقد اعتبرت الجزائر أكثر من مستعمرة أو محمية، إنها اعتبرت جزءاً من «فرنسا الأم» واعتبر الجزائري فرنسياً، لكن هذا لم يكن على مستوى الحقوق أبداً، بحيث تبدو مواطنته من درجة متدنية ثالثة أو رابعة. وهي مواطنة لمجرد تبرير الهيمنة والتسلط وهكذا يبدو التناقض واضحاً وصارخاً، فمن جهة، هناك عمل دؤوب متنوع لطمس الشخصية الجزائرية ـ كالحال في المستعمرات الاخرى وعلى درجات ـ ومن جهة ثانية هناك استغلال المواطن الجزائري كأي مستعمَر آخر دون أن تصفيه مواطنته الفرنسية من تحمل ويلات الوضع الاستعماري أو تنجده. وفي كل الأحوال، كان ترسيخ نمط الحياة الأوروبية هو المبدأ والهدف لكن بالمعنى الذي يجعله نموذجاً ومثلاً أعلى لا يتحقق لأبناء المستعمرات (الأهالي) إلا جزئياً وفي مظاهره السطحية والمبتذلة.

وفي هذا السعي المفروض على المواطن (الأهلي) ليحقق هذا الجزء التسخيري من نمط الحياة، يضطر الى التخلي عن الكثير من مظاهر حياته التقليدية، بطريقة آلية.

وقد اقترن هذا كله بحملات تبشيرية دينية بعدة أشكال صريحة ومستترة. أما الأشكال المستترة فقد ظهرت على الخصوص في المراحل التمهيدية للغزو، إذ كانت جماعات وأفراد المبشرين تتخفى في أزياء وطنية وتتستر وراء أقنعة «الطرقية» و«المجذومين» تجوب البلاد، وتتقصى الأخبار والأسرار وتستهدف النفوس بإشاعة ما يثبط الهمم في السلطة المركزية الشرعية والحكم الوطني، ومن هؤلاء كثير جعلوا من أنفسهم أولياء في المدائن والقرى[1].

أما الأشكال الصريحة لهذا التبشير فمظاهرها لا تزال ماثلة في آثارها، إذ لا تكاد تخلو قرية مهما صغرت من كنيسة، وهذا عام في كل أقطار «شمال أفريقيا الفرنسي» وهو يصدق على كل المستعمرات.

بالنسبة للأقطار الإسلامية المستعمرة كان الهدف الرئيسي هو تركيز الغزو على أهم مقومات الشخصية متجلية في العقيدة الاسلامية وما يرتبط بها.

وكانت هذه البعثات التبشيرية معتمدة على إمكانات مادية هائلة تقدم الخدمات الصحية والغذائية والتعليمية للسكان بالاضافة الى خدمات أخرى كانت تبدو أهم. وهي توسطها في «رفع الظلم» عمن يقصدونها. صحيح أن نجاحها لم يكن آلا جزئياً إذا اعتبرنا أنها لم تتسع أن تمسح إلا أفراداً قلائل معدودين نظراً لرسوخ الإسلام، وللمقاومة المضادة التي كانت تجدها من الشعب والمؤسسات العلمية والدينية الوطنية. ولكن هذه الحملات تركت آثارها في الأقطار الأفريقية الأخرى غير المسلمة أو المسلمة جزئياً.

وقد تُوّجت هذه العمليات، وبعد أقل من عقدين من خضوع المغرب رسمياً لنظام الحماية بإعلان السلطة الاستعمارية للظهير البربري بتاريخ 16 ماي 1930، والذي لقي مقاومة عنيفة من كافة المغاربة وعلى جميع المستويات، وأن إعلان هذا الظهير كانت له أهداف عدة، أبعدها وأعمقها يمثل بحق أهداف الغزو الحقيقية. فبالإضافة الى ما كان يهدف له الاستعمار من تقسيم الشعب المغربي، بإخراج البربر من دائرة القضاء الشرعي للسلطان (الملك)، يتضح الهدف البعيد في هذه الفقرة المأخوذة من محضر اللجنة المكلفة بدراسة هذا الموضوع والتي تقول بالحرف له «ولا ضرر هناك البتة، من جهة أخرى في كسر وحدة التنظيم القضائي بالمنطقة الفرنسية[1] عندما يكون الأمر متعلقاً بتقوية العنصر البربري، من أجل دوره في التوازن، بل هناك فائدة محققة من الوجهة السياسية في تكسير هذه الوحدة»[2].

لكن هذا الهدف السياسي لم يكن مفصولاً عن الهدف المشار إليه سابقاً، وهو الهدف التبشيري، إذ تزامن إعلان الظهير البربري مع حملة تبشيرية رسمية قوية «في هذا الوقت بالذات أعدت الدوائر الكاثوليكية العليا مخططات لتنصير البربر»[3].

من كل هذه النماذج يبدو أن الهدف بالفعل كان هو تركيز ثقافة جديدة بالمقر العام للثقافة وإحلالها محل ثقافة سائدة في مجتمع المستعمرات.

---

(1) ثم وقائع كثيرة من هذا القبيل، ففي قبائل الشاوية بالمغرب عرف منهم من كان يستخدم الراديو والسينما في خلوته ويطلق عملاءه في الناس أنه يناجي الملائكة ويجالسهم.

(1) كان المغرب كما هو معروف مقسماً الى مناطق استعمارية هي المنطقة الاسبانية في الشمال وأقصى الجنوب (الصحراء) ثم المنطقة الدولية بطنجة فالمنطقة الفرنسية بالوسط.

(2)، (3) البير عياش ـ المغرب والاستعمار ص 390 . . .

4) الثقافة والتعليم:

إن الثقافة بمعناها العام الذي هو نمط حياة المجتمع لا يمكن أن يتحقق بين عشية وضحاها، وهو يمكن أن يتحقق عبر مخطط متنوع طويل النفس، يشمل ميادين السلطة العسكرية والقضائية والمدنية بالإضافة الى الميادين الاقتصادية والاجتماعية؟ ويمثل قطاع التعليم ميداناً ثقافياً هاماً ومباشراً لدرجة أن مفهوم الثقافة بمعناها الخاص في المتداول وجاري الحياة اليومية يصبح مرادفاً للتعليم. لذلك فإن العمل الثقافي التعليمي للمستعمر، يجب أن يعمل في ضوء أهدافه المرسومة على محاولة تحجيم الثقافة الوطنية في مظهرها التعليمي، وتوسيع دائرة الثقافة والتعليم الاستعماري. وهناك مبررات كثيرة منها البنى التعليمية التقليدية والعتيقة التي كانت سائدة في المجتمعات المستعمَرة، وكذلك مستلزمات التطور للتكيف مع الوضع الاستعماري الجديد، ولا شك أن دعوى «التحضير» إذا كانت صحيحة ومبادىء «الحملة الحضارية» إذا كانت بريئة تتطلب وضع خطة تعليمية عصرية شاملة لتكوين أطر وطنية تحل محل الأطر الاستعمارية التي من المفروض أنها تزاول مهامها لفترة مؤقتة. بيد أن الواقع في جميع البلاد المستعمرة يشير الى العكس من ذلك.

إن نسبة الأوروبيين لم تكن تتجاوز 1/30 في المغرب سنة 1938 ومع ذلك كانت احصائيات 1937 تشير الى أن عدد التلاميذ الأوروبيين بالمدارس يصل الى 74.081 مقابل 19.211 من أبناء المغاربة[1] (عدا اليهود). مع العلم هنا بأن العدد يمثل كل الأطفال الأوروبيين البالغين سن الدراسة. والى سنة 1954 (سنتان قبل الاستقلال) لم يزد عدد المغاربة المسلمين بالمدارس عن 21018. بطبيعة الحال لا يدخل في هذا العدد تلاميذ المدارس الحرة (وطنية عربية) التي كانت مناهضة للتثقيف والتعليم الاستعماري.

إن المؤسسة التعليمية الاستعمارية بغض النظر عن ادعاءاتها، كانت أهدافها واضحة من خلال الأرقام والاحصائيات، ففي سنة 1952 (أربع سنوات قبل الاستقلال) كان المتمدرسون المغاربة (عدا اليهود) لا يتجاوز 10% منهم 2,2% بالتعليم الثانوي و0,3% بالتعليم العالي والباقي 97,5% في التعليم الابتدائي[2] وهؤلاء لا يحصل منهم على الشهادة الابتدائية (1952) إلا 1,1% أي في النهاية أن هذه المؤسسة التعليمية لم تكن تعمل لأكثر من تكوين متعلمين (أو مثقفين) مساعدين للسلطة الاستعمارية في الخدمات الادارية العادية. وذلك بالنسبة لعدد محدد من أبناء المستعمرات وفي أدنى حدود، بينما تبقى الأغلبية الساحقة من الشعب في جهل تام من جهة، مع اقتلاعها عن جذورها الأصيلة من جهة ثانية. وتظهر أهمية هذه الملاحظة إذا اعتبرنا أن 50,9% من الجالية الأوروبية بالمغرب كانت تمثل فئة غير المنتجين أي الإداريين وما شابههم، أي أنها كانت جالية مسيرة. أما النسبة الباقية من هذه الجالية، فإذا كانت تعتبر منتجة فيجب أن نفهم ذلك في ضوء أنها كانت سواء في ميدان الفلاحة أو الصناعة تملك كل شيء وتسخر الشعب لمصلحتها. ففي إحصائيات 1973 حازت هذه الجالية 1.170.000 هكتار موزعة على 5903 ضيعة[1].

ويجب التنبيه الى أن الاستعمار لم يكن غافلاً عن الحقوق الموروثة أو المكتسبة بتزامن مع وجوده، لصالح طبقات معينة في مجتمع الأقطار المستعمرة، ولذلك زرع مدارس محدودة في بعض المدن الكبرى تسمى مدارس «أبناء الأعيان» وهي خاصة كما يدل عليها اسمها بعينة من أفراد المجتمع يجب أن تضمن لهم مصالحها أو تخلق لها مصالح في ظروف الهيمنة الاستعمارية.

إن ما يزيد في توضيح صورة الغزو الثقافي في كل هذه العمليات والمظاهر، أن الاستعمار كان يهدف الى تقليص الشعور بالشخصية لدى أبناء المستعمرات، ويتضح ذلك فيما سبق من:

أ ـ تغيير نمط حياة المجتمع عن طريق ما تفرضه ضرورة التطور من حياة عصرية صناعية.

ب ـ امتصاص وتسخير خيرات البلد المادية لمصلحة المستعمر.

ج ـ الحملات التبشيرية المسيحية الصريحة والمستترة.

د ـ خلق نظام تعليمي ينتج أطراً مساعدة محدودة الأفق.

هـ ـ المحافظة على مصالح طبقة محدودة من «الأعيان» أو خلق مصالح جديدة لها ترتبط بوجوده.

ويتضح ذلك كله أكثر إذا نظرنا الى كل ذلك من حيث هو يصيب مباشرة في بؤرة التأثير الرئيسية أي شخصية المجتمع.

5) الثقافة والشخصية:

إن الشخصية الاجتماعية أو شخصية المجتمع باعتبارها تمثل

---

(1) عابد الجابري، أضواء من أجل رؤية تقدمية لبعض مشكلاتنا الفكرية، ص 40، دار النشر المغربية 1977.

وانظر أيضاً:

M. Souali et Mernouni, Question de l'Engagement au Maroc, P. 8-14, Bulletin Economique et Sociale du Maroc 1981.

(2) البير عياش ص 372-373

(1) نفس المرجع ـ ص 174-181.

مظهر الاتزان أوْ التوازن في المجتمع والذي هو ثمرة التنظيم في العلاقات والقيم، تساهم فيه التقاليد والأعراف والقوانين الوضعية والدينية مما يجعله يكتسب طابع الثابت ضمن ما يتحول فيه وحوله. هذا الاتزان أو التوازن يمثل حاجزاً رئيسياً يتعين اختراقه من قبل نمط الحياة الجديد. فلم يكن الهدف أبداً هو العمل على أن تتفتح شخصية المجتمع للدخول في الحضارة الأوروبية على قدم المساواة مع الأوروبيين، فهذا لم يحصل في المستعمرات التي اعتبرت امتداداً «للوطن الأم» بل كان المقصود هو تفكيك بنية المجتمع الأصلي، وبالتالي شخصيته بالقدر الذي يسمح بتأثير يجعله مسخراً وتابعاً في كافة مظاهر حياته. ونعتبر بالنسبة للبلاد العربية وخاصة «شمال أفريقيا الفرنسي» أن التركيز كان واضحاً على عنصرين في محور الشخصية الوطنية وهما:

أ ـ الإسلام، وقد سبق الحديث عنه، ويبدو أن الجهود هنا لم تثمر وخاصة بعد فشل محاولة «الظهير البربري» بيد أن الجهود الاستعمارية ظلت مستمرة.

ب ـ الثقافة العربية: وهنا نجد بالفعل أن الطموح الاستعماري كان كبيراً. وقد حاول استغلال كثير من المعطيات منها أن الأمية غالبة مع ما يتبعها من جهل، يضاف الى ذلك تواجد اللهجات المحلية وهو أمر طبيعي في كل مجتمع.

من هنا فالنظام التعليمي الذي خطط له المستعمر كان يهدف الى تهميش اللغة العربية. فالحياة الإدارية تسير باللغة الفرنسية، كما تدرس بها كافة المواد العلمية، ولا تدرس اللغة العربية داخل المدارس الحكومية الرسمية إلا كلغة... وبحصص أقل من اللغة الفرنسية باعتبارها لغة كذلك.

ولذلك كان «التعليم الأصيل» كجامعة القرويين أو كلية ابن يوسف، وكذلك «التعليم الحر» يقف في خط المواجهة مباشرة مع النظام التعليمي الاستعماري أي بالتالي أن الفاصل الحاسم بينهما هو مكانة اللغة العربية. ويعتبر التعليم الحر أكثر تحدياً وتهديداً للنظام التعليمي الاستعماري لأنه كان يكتسي طابع المعاصرة في كل شيء مع التمسك بالعربية. يمكن أن نقول بالفعل أن اللغة العربية إبان الحملة الاستعمارية كانت متخلفة جداً عن مواكبة روح العصر، ويمكن أن نبرر ذلك بأن المجتمع العربي نفسه كان في مثل ذلك التخلف، لكن الواقع الذي يهمنا هو أن المستعمر كان يهدف الى ترسيخ الشعور بالعجز الطبيعي للغة العربية، عن التطور والتطوير.

ومن حيث أن اللغة ـ أية لغة كانت ـ ليست مفصولة عن سياقها التاريخي، وتاريخ مجتمعها وحضارتها، فإن ما يمكن أن تتسم به اللغة العربية من عجز طبيعي ينسحب على كل القيم الثقافية المرتبطة بها بما فيها الثقافة الاسلامية. إن الرابطة كانت وما تزال دائماً قوية بين ما يهدد اللغة العربية وبالتالي الثقافة العربية من جهة، والاسلام من جهة ثانية.

وهكذا فإن نمط الحياة الجديد، بكل متغيراته كان يمثل غزواً ثقافياً حقيقياً للأمة العربية، لو أردنا أن نرسم صورة تقريبية له، لقلنا إنه يهدف في النهاية الى أن يخلق في كل رقعة من الوطن العربي، أو من هذا الوطن كله، مجتمعاً نسخته باهتة متدنية من المجتمع الأوروبي، تضبطه التبعية الثقافية المطلقة، وما يترتب عليها من تبعية في المستويات الأخرى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

ذكرنا الرابطة الصميمية بين اللغة العربية وبالتالي الثقافة العربية وبين الاسلام، وهنا نود أن نوضح شيئاً له أهميته بخصوص الغزو الثقافي. فالدكتور محيي الدين صبحي يرى أن العرب وحدهم كانوا منذ ظهور الاسلام الى انتهاء عصر الفتوحات، يضعون الخيار الثقافي في مقابل الخيار العسكري «إما الإسلام وإما الحرب» وهذا اجتهاد مقبول، وأجمل ما فيه أنه لم يرد بصيغة التقرير ونود أن نقارنه بالغزو الثقافي الأمبريالي الجديد. صحيح أن الإسلام كان يعرض نمط حياة جديد وبالتالي فهو بالمعنى العام والخاص، كان يعرض ثقافة ويمكن بصدده الحديث عن غزو ثقافي. لكن لنلاحظ:

أ ـ أن الدخول في الاسلام كان يجعل أي مسلم مساوياً لغيره في الحقوق والواجبات. وهذا كما لاحظنا لم يتوافر للمستعمرين في ظل «الحملة الحضارية» حتى في حالة اعتبارهم امتداداً بشرياً وجغرافياً للبلد المستعمِر.

ب ـ أن المساواة التي تمنحها الكنيسة لمن يعتنق المسيحية لا تقارن أبداً بالمساواة في الإسلام. فالمساواة عن طريق الكنيسة معزولة عن المساواة في الحياة السياسية والاجتماعية. أما الاسلام فكان ديناً ودولة.

ج ـ ما يحول بين اعتبار الفتوحات الإسلامية غزواً ثقافياً في مستوى الغزو الثقافي الامبريالي الحديث، أن الثقافة الاسلامية كانت دائماً تأخذ وتعطي، بل إن تأثير الحضارات الأخرى كان غالباً عليها في عديد من الفترات التاريخية، مما لا يحتاج الى بيان هنا. أما الغزو الثقافي الامبريالي الحديث فهو يتميز بأنه «يعطي» أو بالأحرى يفرض ولا يأخذ. وجملة الدراسات الكولونيالية للمجتمع المغربي على سبيل المثال كانت تهدف الى التعرف عليه قصد السيطرة الثقافية والسياسية... ولم تكن هذه الدراسات أبداً تهدف إلى الأخذ أو التفاعل.

لا نريد أن نبرر هذا الموقف الاستعماري بالقول إن تخلف

المجتمعات مثل مجتمعاتنا كان يحول دون عملية الأخذ، وأن مسيرة التطور في اتجاه الحضارة الأوروبية غير قابلة للتراجع، ولا نريد أن نقول أو ندخل في نقاش من هذا القبيل، وإنما نقرر الواقع.

ويكفي أن نقرر واقعة وهي أن جغرافيا المغرب وتاريخه واقتصاده.. كل ذلك كان يدرس بمقارنة مع نظيره في فرنسا بحيث تكون الكفة دائماً راجحة لصالح المستعمر، وبحيث ندخل الهيمنة الاستعمارية الى أذهان المتعلمين منذ نعومة أظفارهم بدون استئذان.

6) الواقع الموفق:

من الضروري أن نتبين بعض معالم الموقف المواجه لمثل هذا الغزو الثقافي، وقبل ذلك يجب أن نمهد ببعض الاعتبارات:

أ ـ يبدو من المراحل التي قطعت على مستوى التطور العالمي في جميع الميادين أن مسايرة العصر إن لم نقل مسابقته ضرورية، ويؤدي هذا الى أن حرق المراحل ليس اختياراً بل هو مفروض، وذلك بالمعنى الذي يجعلنا غير قابلين للتفكير في أن نمر بالمراحل التطورية التي مرت منها أوروبا.

ب ـ يضاف الى ذلك أن حضارة اليوم ورغم طابعها الأوربي الأمبريالي بلغت مرحلة، واكتست طابعاً يجعلها حضارة عالمية أكثر مما هي أوروبية أو أميركية أو آسيوية، وهو ما لم يكن ممكناً بالنسبة لحضارات سابقة.

إن استحضار هذين الاعتبارين وغيرهما يجعلاننا منذ البدء وقبل تحديد الموقف المطلوب نرى بشيء من الوضوح ملامح الأرضية التي نقف عليها. ومن هنا يبدو لنا أن الموقف التمجيدي من التراث باعتباره المنبع أو المصدر لكل هوية حقيقية يمثل في رأينا موقفاً هروبياً سواء كان ذلك عن وعي أو لا وعي.

إن الوقوف أمام مشاكل العصر وما يطرحه من صعوبات على كافة المستويات وتشابكها، يجعل من السهل الالتفاتة الى الماضي بحنين زائد مبالغ فيه بحثاً عن الطمأنينة[1] المتصورة في ذلك الماضي، بينما البحث في ذلك بعين حاضره، تبين أنه أيضاً كان عصر مشاكل فكرية وسياسية واجتماعية واقتصادية بحجم عصرها، وعلى قدر وسائله.

وليس أغرب في نظرنا، ولا أكثر خروجاً عن منطق الأشياء أن يبحث عن هوية الحاضر في الماضي، إن هذا في رأينا شبيه بواقع الفرد في حياته الخاصة عندما يقف بمواجهة واقع لا يستجيب لرغباته، أو لا يجد القدرة على تحقيقها في الواقع، فينتكص الى مرحلة طفولية سابقة عاشها سعيداً أو هكذا يخيل إليه. فيبدو سلوكه بالنسبة للحاضر غير منسجم ولا متكيف ولا مناسب أي بالتالي يبدو شاذاً.

إن الواقع الذي تواجهه بلدان العالم الثالث، وخاصة الأقطار العربية يجعل الهوة عميقة والبون شاسعاً بين ما نحن عليه وما يجب أن نكون عليه، فالأمية متفشية والبطالة والتخلف التكنولوجي والمديونية وغياب المؤسسات الديمقراطية.. الخ، هذا كله في ضوء عالم سريع التطور، يتعذر اللحاق به، فكيف بمسابقته؟ ثم من أي ميدان أو مظهر من مظاهر التخلف السابقة يجب البدء؟ وأين «الزمن المهادن» الذي... يجعلك ترسم خطوط تقدمك وتطورك على قدر إمكاناتك؟...

هذه من تعقيدات الواقع التي تسهل رسم معالم الصورة السعيدة للماضي مهما اتخذت من أشكال وصيغ ولا بأس أن نعرج على قضية التراث هنا. إننا يمكن أن ننطلق من النظرة الموضوعية لتراثنا الفكري والسياسي والديني والأدبي... أي لحضارتنا فنخرج بالفعل بأننا تحملنا الرسالة الحضارية ويمكن أن نتحملها مرة أخرى بدءاً من الدخول فالإسهام في حضارة اليوم الى تسلم زمام القيادة فيها. أين التراث من هذا؟ إنه نحن، أي أنه هو هذا الانسان العربي الذي تشكل فكرياً أو اجتماعياً وثقافياً ووصل الى هذا العصر على نحو ما هو عليه، ومن أين يجب الانطلاق؟ في رأينا الانطلاق يكون من هذا الانسان بالذات.. لا من قبله ولا من بعده. هذا ما يقضي به مبدأ الواقع ويقضي في نفس الوقت أن هذا الذي ننطلق منه يجب أن يحلل تحليلاً موضوعياً ويقارن بعصره، للتعرف على الايجابيات والسلبيات وتحديد ما يساعد على الانطلاق الصحيح.

من هنا يبدو أن جهوداً كبيرة فكرية واجتماعية تبذل، وتستحق كل تقدير واحترام، في تحليل الماضي لتبين الحاضر، تبدو لنا مبالغاً فيها خاصة وقد أصبحت تمثل ظاهرة في ذاتها، وأصبحت بالتالي الدراسات التي تحوم حولها دراسات لذات الظاهرة، ولذات الدراسة نفسها.

وأريد أن أطرح سؤالاً واضحاً بسيطاً: هل نحن بالفعل نجهل تراثنا؟ أعتقد أن ما يدرسه المواطن العربي منذ نعومة أظفاره في الأدب والتاريخ والدين.. الخ.. يجعله يحيا تراثه باستمرار ولا ينفصل عنه، هذا بالاضافة الى ما يجري في الحياة اليومية العامة من عمليات تثقيف تستقي من نفس المصدر. صحيح أن هناك أخطاء أو تحريفات عن قصد أو غير قصد.

(1) د. حسام الخطيب ـ الثقافة التربية في خط المواجهة، ص14 منشورات دار الثقافة دمشق 1983..

لكن هذا حادث في كل زمان ومكان ولكل موضوع، ولا نعتقد أنه بحاجة الى قيام دعوة أو مذهب أو اتجاه يعتنق العودة الى التراث لبناء الشخصية واكتساب الهوية. إن بناء الشخصية واكتساب الهوية يتم في الحاضر ومن الحاضر، والماضي الفاعل هو ما وصل إلينا عبرنا وبنا، ولا يحتاج الى جهد خاص الى الحد الذي يجعل منه «ظاهرة الظواهر». إن أي تصور في نظرنا للثقافة والشخصية مجرد عن الانسان، لا يمكنه أن يحقق تقدماً واقعياً. ونعتقد أن تجاهل الانسان في حاضره وهو ثمرة تفاعلات حضارية شديدة التعقيد، والبحث عن شخصيته وأسباب تقدمه بتحليل ثقافة الماضي هو موقف من هذا القبيل لذلك نرى أن بناء الحاضر يتم من الحاضر ذاته، أما الماضي فهو ليس غريباً عنا ولا بعيداً بالقدر الذي يجعل ظاهرة الظواهر في العمل على تقريبه منا لأنه فينا بالقدر الذي اقتضته وأفرزته الكيمياء الحضارية الاجتماعية والتاريخية، من هنا نرى أن جزءاً كبيراً من فيض ما يقال عن الأصالة والمعاصرة وما شابهها لا يضيف شيئاً مباشراً لصنع التقدم والتطور وباختصار لا نقبل اغتراباً في الماضي كما لا نقبل اغتراباً في الحاضر.

لذلك فإن التفتح على الحاضر بالتفاعل معه يمثل خلاصة الموقف المطلوب.

وتأتي اللغة العربية على رأس ما يجب أن يتطور ويتفتح على الحاضر. إنها وسيلة تطور المجتمع العربي. وهذا يتطلب مسايرتها للعصر، كما هو مطلوب من الانسان العربي. وهنا أيضاً لا تفوتنا المواقف المتحجرة من هذا التفتح. إن اللغات بدورها تتفاعل، تأخذ وتعطي حسب المراحل الحضارية. كما أن اللغة مرتبطة بالانسان، ولتحقيق التقدم يجب ألا تؤخذ اللغة كظاهرة لا إنسانية ومن هنا نقدر موقف المعربين الذين تبنوا في عربيتهم وهم في موقع القوة، عبارات مالنخوليا وفلسفة واسطقسات.. الخ[1] كما نقدر موقف النهضويين الذين أخذوا الى لغاتهم كل قواميس الرياضيات العربية والكيمياء والملاحة ووضعوها في لغاتهم بألفاظها إلا ما يقتضيه النطق من تحريف أحياناً هو في رأينا موقف من اللغة والانسان لارتباطهما. موقف مبدئي يُنطلق منه ثم تعالَج كل حالة حسب ظروفها، وهو على العموم موقف ضرورة تفتح اللغة على عصرها كتفتح الانسان على عصره. وهذا يتطلبه العمل على تطويرها في كل الاتجاهات.

يقودنا الموقف من اللغة الى موقف آخر يمكن أن نطلق عليه الموقف من مناطق النفوذ الثقافية. إن اللغات الحية وهي اللغات المرتبطة بظروف الهيمنة الاستعمارية والتي انتشرت بتوسع الغزو الامبريالي في مناطق العالم، قد قسمته الى م مناطق نفوذ لغوية أي ثقافية، وهذا شيء إضافي نعاني منه في الوطن العربي بحيث نجد مناطق نفوذ للثقافة واللغة الفرنسية وأخرى الانجليزية وكلها ممثلة لتأصيل التبعية الثقافية في الوطن العربي، من هنا فإن التفتح على اللغات وهو مطلب ضروري، يجب أن يتم في ضوء كسر طوق هذا الواقع من منطقة النفوذ، وذلك بأن يكون التفتح حقيقياً وعلى أكثر من لغة في وقت واحد للمواطن أو على إمكانية تعلم أي لغة على قدم المساواة مع اللغات الأخرى. إن منطقة النفوذ اللغوية وبالتالي الثقافية تمثل في نظرنا أهم معالم الغزو الثقافي بمعناه الحقيقي. والتكنولوجيا لا لغة لها أي أنها ليست مقتصرة على لغة من اللغات، لأنها واللغة من عمل الإنسان.

وفي النهاية يبقى موقف من استراتيجية عربية موحدة في الثقافة والتعليم، موقف تكتل ثقافي عربي يجعل من هذه الرقعة المتسعة من الخليج الى المحيط كتلة ثقافية واحدة. وهذا يتطلبه تكامل البرامج الثقافية والمناهج التعليمية والخطط التي توضع في مواجهة التكتلات الثقافية الأخرى بالتفاعل والانفتاح عليها أو بغير ذلك مهما يقتضيه الموقف. إذ كما هو الحال في عالم السياسة والاقتصاد فإن عالم اليوم هو عالم التكتلات السياسية والاقتصادية، وهو كذلك في عالم الثقافة. وبالنسبة للثقافة واللغة العربية في الوطن العربي، فإن مثل هذا التكتل الثقافي لا يحتاج لأكثر من توحيد الخطط والجهود في مجال اللغة والثقافة، أي في المجال الذي يبدو أكثر من غيره قابلاً لتكتل الجهود وتضافرها على نحو أسرع.

(1) انظر د. ابراهيم السامرائي ـ العربية قوة تواجه العصر، ص108 دار الجاحظ ـ بغداد 1982.